

## تمهيد

تعاني معظم الدول النامية من افتقارها إلى الموارد الحقيقية اللازمة لتكوين رؤوس الأموال مما يعيق عملية التنمية الاقتصادية، حيث تفشل على مر السنين من جمع ما يكفي من الإيرادات لتمويل ميزانياتها، وبالتالي فقد تواجه مشكلة العجز المزودج الناتج عن تمويل الأنشطة التنموية حيث تعتمد الحكومة على الديون الخارجية والمحلية، فعلى الرغم من أن للمديونية آثار إيجابية تتعلق حقيقة في الاقتصاديات المتعطشة للموارد حيث أن تمويل الديون في حال القيام به بشكل صحيح يؤدي إلى نمو أعلى، ويضيف إلى قدرتها على خدمة و سداد الديون الخارجية والداخلية، إلا أن للدين كذلك آثار سلبية تتمثل في مزاحمة القطاع العام.

## أولاً- مفهوم المديونية الخارجية

## 1- المديونية الخارجية:

يعود سر اختلاف البيانات الإحصائية التي تنشرها المصادر المحلية أو الدولية والمقصود بالدين الخارجي " هي تلك المبالغ التي اقترضها اقتصاد وطني ما، والتي تزيد مدة القرض فيها عن سنة واحدة أو أكثر وتكون مستحقة الأداء للجهة المقرضة عن طريق الدفع بالعملات الأجنبية أو عن طريق تصدير السلع والخدمات إليها، ويكون الدفع إما عن طريق الحكومية الوطنية أو الهيئات الرسمية المتفرعة عنها أو عن طريق الهيئات المستقلة والأفراد والمؤسسات الخاصة لظالما أن الحكومات الوطنية أو الهيئات العامة الرسمية ضامنة لالتزامات هؤلاء الأفراد والمؤسسات الخاصة<sup>1</sup>

يلاحظ أن هذا التعريف لا يتضمن عناصر الديون التالية:

- الديون الخارجية التي تقل مدتها عن سنة.
- الديون المستحقة على الأفراد والهيئات الخاصة إذا كانت ديون غير مضمونة من جانب الحكومات أو الهيئات العامة الرسمية.
- الارتباطات الخارجية التي لم يوفق عليها بعد من حيث حجمها وشروطها.

<sup>1</sup> حمزة طايبي: "أثر المديونية الخارجية على التنمية الاقتصادية في الدول النامية"، رسالة ماجستير علوم اقتصادية، جامعة الجزائر 2008 ص 56

- غالبا لا تتضمن أرقام الديون الخارجية القروض العسكرية.
- الديون مستحقة الأداء بالعملة المحلية للبلد المدين، مثل ديون فائض الحاصلات الزراعية الأمريكية لبعض الدول النامية وتدفع بعملة الدولة المدينة.
- وأخيرا وليس ذلك أقل أهمية، لا تتضمن الأرقام المنشورة عن الديون الخارجية للبلدان النامية للالتزامات الناشئة عن تواجد الاستثمارات الأجنبية الخاصة في هذه الدول.

## 2- تعريف المديونية الخارجية من طرف الهيئات الدولية:

نظرا لعدم وجود تعريف موحد وشامل للمديونية الخارجية فقد اشتركت مثل صندوق النقد الدولي (F.M.I) ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (O.C.D.E)، والبنك العالمي، (BM) في إعداد معجم يعتبر ضروريا لفهم مشكلة المديونية.

وحسب تعريف IWGEDES للديون الخارجية الذي تبناه هذا المعجم فإن:

" إجمالي الديون الخارجية يساوي في تاريخ معين مبلغ الالتزامات التعاقدية الجارية التي تقضي إلى عملية دفع يقوم بها مقيم بلد لصالح غير المقيمين به، والتي تتضمن الالتزام بتسديد أصول الديون مرفوقا بالفوائد أو من دونها أو تسديد الفوائد مع الأصل أو دونه".<sup>2</sup>

## ثانيا- الأسباب المديونية الخارجية

### 1- الأسباب الداخلية للمديونية

من العوامل الداخلية التي أدت إلى تفاقم المديونية الخارجية للدول النامية عوامل عدة نذكر منها:

#### أ- العجز في الموازنة العامة:

من العوامل الداخلية الرئيسية التي أدت إلى تفاقم أزمة الديون الخارجية العجز المستمر في الموازنة العامة (العجز الداخلي) نتيجة الاختلالات الهيكلية. وتعتبر سياسة التمويل بالعجز من السياسات المزممة التي اتبعتها الدول المتوسطة والمنخفضة الدخل منذ زمن طويل، إلا أن هذه السياسة لم تبدأ في الانتشار في الدول العربية النفطية إلا منذ بداية الثمانينات.

<sup>2</sup> المجلس الوطني الاقتصادي الاجتماعي: " المديونية الخارجية للبلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط- عائق أمام التنمية الأورو متوسطية"، الدورة العامة الخامسة عشر، الجزائر، ماي 2000، ص 173-174

## ب- العجز في ميزان المدفوعات:

أحد العوامل الداخلية الأخرى التي أدت إلى تفاقم أزمة الديون الخارجية هو العجز المستمر في ميزان المدفوعات للدول العربية المدينة وخاصة المتوسطة والمنخفضة الدخل.<sup>3</sup>

## ت- انتهاج سياسة اقتصادية كلية غير واقعية

تؤدي إلى إحداث عجز في ميزان المدفوعات الناجم عن تزايد الواردات السلعية على حساب الصادرات اختلال تجاري واضح تسبب باللجوء إلى الاقتراض الخارجي وتفاقم المديونية.

## ث- سوء توظيف القروض

لقد كانت المبالغة الملحوظة في اللجوء إلى الاقتراض الخارجي هي سمة السبعينات وذلك على أمل السداد من مشروعات طموحة ثم الاقتراض من أجلها، لكن سوء التخطيط وتغير السياسات الاقتصادية وتخطيطها من فلسفة اشتراكية إلى لبرالية ومن لبرالية إلى اشتراكية أدى إلى فشل الكثير من المشروعات.<sup>4</sup>

## ج- عدم الاستقرار السياسي

تعد ظاهرة عدم الاستقرار السياسي سمة ملازمة لدول العالم الثالث من دون استثناء تقريبا، وهي ظاهرة تلعب دورا كبيرا في دفع الحكومات إلى مضاعفة الإنفاق على التسليح وتكوين المؤسسات الأمنية لقمع المنشقين ومطاردتهم حتى خارج الحدود أحيانا، وفرض سيادتها داخليا.

## ح- عدم التعامل مع القروض باعتبارها مصدر المشاكل

إن دول العالم النامي لا تتعامل مع القروض باعتبارها المشاكل التي تواجهها مما دفعها إلى الاقتراض بحيث وصلت إلى الحد الذي لا يمكنها تسديد ديونها هذه، إن عدم تصنيف القروض بأنها مصدر للمشاكل أو مشكلة بحد ذاتها هو من أهم الأسباب التي أدت إلى مضاعفة الاقتراض مما أوقع الدول النامية في مشاكل اقتصادية وسياسية واجتماعية خطيرة وفي ظل عدم كفاءة الأجهزة الإدارية لكثير من الدول النامية تفاقمت ديونها التي اقتترنت بالفساد الإداري لأجهزتها، حيث كانت الديون تعقد بدون مبررات حقيقية، فضلا عن أنها تستخدم لاستيراد السلع استهلاكية لا تولد أي إنتاج فيما تزداد خدمة الدين كلما تأخر التسديد، وفي حالة

<sup>3</sup> بلقاسم العباس، مرجع سبق ذكره، ص. 19.

<sup>4</sup> شاعة عبدالقادر، المديونية الخارجية للدول النامية بين إعادة الجدولة والدفع المسبق مع إشارة لحالة الجزائر، مجلة الأبحاث الاقتصادية لجامعة سعد دحلب البلدية- العدد 4، ديسمبر، 2010، ص.: 179-178.

الشروع ببناء مشاريع إنتاجية، فقد تبرز مشاكل من نوع آخر فقد يحدث أن كلفة خدمة القروض تكون أكبر من عوائد هذه المشاريع ناهيك عن حالات تكون فيها المشاريع خاسرة.<sup>5</sup>

#### خ- تهريب رؤوس الأموال إلى الخارج

إن ظاهرة الاقتراض التي حصلت خلال العقود الأخيرة رافقتها ظاهرة معاكسة لها تماما، إذ أن الاقتراض يعبر على نقص العملات الصعبة، وحاجة البلد لها، فإن تهريب الأموال إلى الخارج يعد أمرا ضارا بالاقتصاد الوطني ومن المؤكد أن الاستفادة من رأس المال الوطني أفضل من الاستعانة برأس المال الأجنبي الذي ترافقه سلبيات كثيرة أبرزها تكاليف خدمة الدين العالية.

#### د- سوء إدارة الدين الخارجي

يعد التبذير وسوء استخدام الأموال المقترضة من أهم المشكلات الناجمة عن الاقتراض، إذ أن وجود سياسة اقتصادية واضحة ومتوازنة من البلد المدين يعمل على جعل عملية الاقتراض أمرا مقبولا من خلال الاستثمار في المشاريع المنتجة والنافعة، كما أن توسيع مستوى النشاط الاقتصادي عن طريق زيادة الاتفاق يعمل على زيادة مستوى الدخل.<sup>6</sup>

تقلبت أسعار النفط العالمية مرتين الأولى عام، 1973/1974 والثانية 1979/1980 بما أن أغلب الدول النامية تحصل على الطاقة من الخارج فإن ارتفاع أسعار النفط يؤدي إلى امتصاص الجزء الأكبر من عوائد صادراتها، وهكذا ازدادت الحاجة إلى طلب القروض لتمويل وارداتها النفطية، وفي عام 1982 انقلبت الصورة تماما، انخفضت أسعار النفط وتقلص الطلب العالمي على النفاذ إلى النصف تقريبا وأصبحت خطط التنمية للدول المصدرة للنفط بالعجز فتقلصت عوائد صادراتها من العملات الدولية إلى أقل من النصف خلال الفترة عام، 1982-1988 وسقطت الدول المصدرة للنفط في المصيدة ( الجزائر، المكسيك، نيجيريا، إندونيسيا) وزاد من طلبات القروض الخارجية، على أمل أن تسدد ديونها بكل يسر وسهولة.<sup>7</sup>

<sup>5</sup> طلال مجد بطاينة، المديونية الخارجية وآثارها على اقتصاديات الدول النامية، جامعة البلقاء التطبيقية، الأردن، ص. 108.

<sup>6</sup> يوسف كاظم رشك، آثار الاقتراض من المؤسسات المالية الدولية علة الموازنة العامة، 18:55 / التاريخ . 24/10/2023

<https://almerja.com/reading.php?idm=175291>

<sup>7</sup> أياد حماد عبد، أزمة المديونية الخارجية للبلدان النامية أسبابها، وسبل مجابتهها، مجلة جامعة الأبنار للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد الثاني، 2008:ص:09.

## 2- الأسباب الخارجية

## أ. ارتفاع أسعار الفائدة:

يعد ارتفاع سعر الفائدة أهم الدوافع التي تقف وراء أزمة المديونية في الدول النامية، وخلق صعوبات في خدمة تلك الدول لديونها وذلك لأن خدمة الديون ما هي إلا مدفوعات الفائدة مضاف إليها مدفوعات الأقساط بمعنى أن أسعار الفائدة المرتفعة تعني أموالاً أكثر لا بد أن توجه نحو عملية خدمة الدين.

ب. كان للارتفاع الشديد الذي طرأ على أسعار الفائدة في أسواق المال الدولية دوراً حاسماً في استغلال أزمة المديونية إذ تجاوزت العديد من البلدان الفوائد الزائدة المدفوعة قيمة التمويل الإضافي الصافي للبلدان المدينة مبالغ متزايدة عبر السنين،<sup>8</sup> وأصبح بناء خدمة الدين يمثل نصيباً هاماً من صافي الديون ويستحوذ على مبالغ كبيرة من النقد الأجنبي.

## ج. الزيادة في معدلات التضخم

تعرض العالم لموجتين كبيرتين من التضخم الحاد خلال عقدي السبعينات والثمانينات، هاتان الموجتان أثرتا على اقتصاد الدول النامية بشكل كبير فإذا عرفنا حجم التضخم الذي يسببانه هتان الموجتان. كان بإمكاننا معرفة حجم الخسارة التي تكبدتها الدول النامية.<sup>9</sup>

## د. آثار الركود التضخمي السائد في معظم الدول الرأس مالية

نظراً لاندماج معظم الدول النامية ومنها الدول العربية في النظام الاقتصادي العالمي وتبعيتها له تجارياً وغذائياً ونقدياً وتكنولوجياً فضلاً عن التبعية العسكرية والسياسية، فإن ما يحدث في هذا النظام من تقلبات وأزمات يؤثر تلقائياً في الأوضاع الاقتصادية. ومن بداية الثمانينات أفرزت السياسات الانكماشية التي طبقتها معظم الدول الرأسمالية الصناعية حالة من الركود الاقتصادي مصحوبة بالتضخم أصبحت تعرف بالتضخم المكودي الذي أثر كثيراً في الأوضاع المالية وانخفاض حجم العملات الأجنبية فيها. في الوقت الذي تزايدت فيه مدفوعات خدمة الدين وتفاقت صعوبات الاقتراض الخارجي وخاصة بعد انفجار أزمة الديون الخارجية عام 1982.

<sup>8</sup> نسيمه حاج موسى، الأزمة المالية الدولية وآثارها على الأسواق المالية العربية مع دراسة حالة أزمة الهرن العقاري خلال الفترة، 2007-2008 مذكرة مقدمة

ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص إقتصاديات مالية وبنوك، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، السنة، 2008-2009 ص 70.

<sup>9</sup> محمد الهادي صالح الأسود: مشكلات التنمية في البلدان العربية وأثر الديون الخارجية في تفاقمها، مجلس الثقافة العام، 2006 ص 44-47.

## هـ. تقلبات أسعار الصرف:

لقد كانت للتقلبات الحاصلة في أسعار صرف الدولار أثرا كبيرا على تزايد المديونية الخارجية للدول المتخلفة ومن بينها الجزائر، ذلك الصادرات النفطية التي تعتبر المصدر الرئيسي للعملة الأجنبية يتم تقييمها بالدولار لكن عملية تحصيلها تتم في الغالب بعملة صعبة أخرى غير الدولار كالفرنك الفرنسي والمارك الألماني.. الخ، وعلى ذلك فإن أي انخفاض يطرأ على سعر الصرف الدولار سوف ينعكس سلبا على حصيلة الصادرات، مما يجعلها غير كافية لتمويل عملية التنمية الأمر الذي يدفع البلد إلى طلب المزيد من القروض الخارجية لسد النقص الحاصل في تلك الحصيلة من الصادرات.

## ثانيا: الآثار الاقتصادية للديون الخارجية

## 1- المدرسة التقليدية

يؤيد أصحاب هذه المدرسة من الاقتصاديين مثل ( Ram , Chon ,Chenery ) وغيرهم ، الأثر الإيجابي للقروض الخارجية على النمو الاقتصادي ، ويرون أن الاستعانة بالقروض الخارجية أقل كلفة من الاستعانة بالاستثمارات الأجنبية ؛ بسبب تفوق معدلات الأرباح التي تحققها هذه الاستثمارات على أسعار الفائدة المترتبة على القروض طويلة الأجل في أسواق المال الدولية .

ويرى أصحاب هذه المدرسة أنّ مبررات لجوء الدول النامية للقروض الخارجية تتمثل بما يأتي:

- وجود فجوة بين المدخرات المحلية والاستثمارات اللازمة لتحقيق معدلات النمو المخطط لها لزيادة الدخل القومي، ويعرف الفرق بين الادخار و الاستثمار بفجوة الموارد المحلية، ويتفاوت حجم هذه الفجوة بتفاوت الظروف السائدة في هذه الدول، مثل معدل النمو الاقتصادي، حجم الناتج المحلي الإجمالي، عدد السكان، والميل الحدي للادخار ... الخ، كما يتأثر بمدى حجم الأهداف الاستثمارية التي يقررها المجتمع للوصول إلى معدل معين للنمو.
- وجود فجوة بين العملات الأجنبية المتحصل عليها من الصادرات وتلك اللازمة لتغطية المستوردات، وتعرف بفجوة التجارة الخارجية (أو فجوة العملات الأجنبية)، ولغرض تغطية هذه الفجوة غالباً ما تلجأ الأقطار إلى أحد أمرين هما:

- أما من خلال الحد من المستوردات و/أو تخفيض سعر صرف العملة.

- أو من خلال اللجوء إلى القروض الخارجية، إذ تُعدُّ مصدراً إضافياً للعمالات الأجنبية تساهم في تلبية مستلزمات عملية التنمية الاقتصادية، كاستيراد السلع الرأسمالية والوسيلة مما قد يساهم في زيادة معدل النمو الاقتصادي.

ويمكن القول، إن القروض سوف تطلب لسد أكبر الفجوتين، أي أن النمو يتحدد بقيد في حين يتحدد النمو بقيد التجارة الخارجية إذا كان  $(I - S) > (M - X)$ .

## 2- المدرسة التجديدية

عارض أصحاب هذه المدرسة الرأي القائل بأن للتدفقات من القروض والمساعدات تأثيراً إيجابياً في عملية النمو الاقتصادي، بل يرون أن هذه التدفقات من القروض والمساعدات تؤدي إلى تعطيل عملية النمو، بل تعمل على تأخيرها وتخريب اقتصاديات الدول النامية، ويرى أصحاب هذه المدرسة على خلاف رأي المدرسة التقليدية بأن للاستثمار الأجنبي المباشر دوراً إيجابياً في تحقيق عملية التنمية للدول النامية المتلقية ( وذلك من خلال تزويدها بالعمالات الأجنبية، والخبرات الفنية والإدارية والمزايا التكنولوجية) .

ويرى الاقتصادي (Bauer) ان القروض تقدم لأغراض سياسية بحتة، ويتفق مع هذا الرأي كل من ( Stewart ) و (Allport) ، إذ يرون أن القروض والمساعدات الخارجية تقدم لاعتبارات سياسية دون اقتصادية، وأنها ترتبط بتحول النظام السياسي، ومدى انحياز البلد المستلم وولائه للدول المانحة. كذلك أشار أنصار هذه المدرسة إلى أن تأثير القروض الأجنبية ضعيف ( إن لم يكن سلبياً ) على الدخل القومي ومعدلات النمو، وتُرجع تلك النتيجة إلى أمرين هما:

انخفاض معدلات الادخار، وارتفاع نسبة رأس المال / الإنتاج، ويرون أن سبب انخفاض معدلات الادخار يعود إلى العوامل الآتية:

- ضعف الجهود المبذولة في تحصيل الضرائب، وانخفاض المستوى العام للضرائب.
- تغيير تركيبة الإنفاق الحكومي لصالح الاستهلاك .
- توافر بعض المصادر التمويلية ذات الشروط السهلة التي تؤدي إلى زيادة الاعتماد عليها أكثر من المصادر المحلية .

### ثالثاً- مبررات التمويل الخارجي

يعتبر تحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي من الأهداف الأساسية التي تسعى الدول النامية إلى الوصول إليها، وهذا لأن الزيادة في معدلات النمو هي وحدها التي تمكن هذه البلدان من تحقيق تنميتها الاقتصادية والاجتماعية. فالحاجة للاقتراض الخارجي تجذب مبررها الموضوعي بسد الفجوة القائمة بين الاحتياجات الاستثمارية المستهدفة والمدخرات القومية المتاحة. أي بين معدل الاستثمار المطلوب تحقيقه للوصول إلى معدل النمو المستهدف وبين معدل الادخار المحلي الذي يتحقق في ظل ظروف اقتصادية واجتماعية وسياسية معينة. والذي يطلق عليه عادةً اسم فجوة الموارد المحلية. في هذه الحالة فإن المجتمع يواجه ثلاثة خيارات لحل هذا التعارض:

**1-الخيار الأول:** أن يرضى المجتمع بمعدل اقل للنمو في حدود ما تسمح به موارده المحلية.

**2-الخيار الثاني:** أن يعمل المجتمع على تعبئة فائضه الاقتصادي الكامن في مختلف قطاعات الاقتصاد القومي والذي تستحوذ عليه الطبقات والفئات الاجتماعية الغنية وذلك لكي يتمكن البلد من رفع معدل ادخاره المحلي.

**3-الخيار الثالث:** أن يلجأ المجتمع إلى مصادر التمويل الخارجي.

فعندما يحدد المجتمع معدلاً معيناً من النمو، فإن تحقيق هذا الهدف يتطلب معدلاً معيناً من الاستثمار، فإذا كانت الموارد المحلية للمجتمع غير كافية لتمويل الاستثمارات المطلوبة فإن المجتمع سيلجأ إلى مصادر التمويل الخارجي) القروض الخارجية، الاستثمارات الأجنبية، المساعدات وغيرها. (والتي يفترض أن تقوم بدور مهم وكبير في تسريع عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وكذلك تنشأ الحاجة إلى التمويل الخارجي بسبب عدم كفاية الموارد الخارجية المتاحة التي تحصل عليها الدول نتيجة موازينها التجارية. فعندما تكون قيمة مستوردات بلد ما خلال فترة معينة تزيد عما أمكن تحقيقه من حصيلة النقد الأجنبي نتيجة صادرة خلال هذه الفترة فإن الفرق هنا والذي يمثل العجز في الميزان التجاري المتحقق المدفوعات خلال هذه الفترة لا بد وأن يمول عن طريق تمويل خارجي إضافي. وعادة ما يطلق على هذا العجز اسم فجوة التجارة الخارجية.



## رابعاً- مؤشرات المديونية الخارجية

تم تطوير مؤشرات المديونية الخارجية للمساعدة على اكتشاف مخاطرها، وبالتالي المساعدة في إدارتها، وعندما تستخدم هذه المؤشرات لتحليل استدامة المديونية في السيناريوهات، فإنها تساعد على تقديم ثقل مكانية تحويلها إلى دولة ذات مديونية شديدة أو مثقل مديونية أي دولة واة بالديون، ويتم استخدام المؤشرات في إطار ديناميكي لإعطاء صورة كاملة عن اتجاهات المديونية وتحديد مخاطرها، كما تستخدم مع متغيرات اقتصادية أخرى مثل النمو المتوقع ومتغيرات مالية أخرى مثل أسعار الفائدة وحدود التبادل.

## 1- مؤشر نسبة خدمة الدين إلى الصادرات

يعتبر مؤشر استدامة لأنه يقيس نسبة الصادرات التي تحول إلى خدمة المديونية وكذلك مدى هشاشة خدمة الدين لانخفاض غير متوقع للصادرات، كما يعكس أهمية الديون القصيرة في خدمة المديونية، إن المستوى المستدام لهذا المؤشر يتحدد بمستوى أسعار الفائدة وكذلك بنية آجال المديونية حيث أن ارتفاع نسبة الديون القصيرة ترفع من هشاشة خدمة المديونية، على أن هذا المؤشر يأخذ بعين الاعتبار مشاكل السيولة أو الملائمة، ويمكن أن يكون أقل فائدة من مؤشر الملائمة أو السيولة (الاحتياطي/ الديون القصيرة)<sup>10</sup>.

## 2- مؤشر نسبة احتياطي الدولة إلى إجمالي الديون

يعكس هذا المؤشر موقف السيولة الخارجية لبلد ما، ومن ثم طاقته على مواجهة أعباء مديونيته المترتبة على القروض التي يحصل عليها من الخارج، وتلجأ إليه للمحافظة على سعر الصرف وعلى سياستها الاقتصادية وأهدافها حينما ينشأ عجز طارئ أو مؤقت في ميزان المدفوعات لهذا تلجأ لهذه الاحتياطات كبديل لإجراء الموازنة القاسية التي ربما يتطلبها علاج العجز في ميزان المدفوعات والتي تتمثل في تخفيض سعر الصرف واتباع سياسات انكماشية، خاصة أن فعالية تخفيض أسعار الصرف بغرض إعادة توزيع الموارد (التقليص من العجز في الحساب الجاري).

## 3- مؤشر القيمة الحالية للدين إلى المداخيل الحكومية

هو مؤشر القيمة المستقبلية لخدمة الدين المخصوم بسعر فائدة تجاري بمخاطرة حيادية على المداخيل الجبائية للحكومة يقيس الاستدانة في البلدان ذات الاقتصاد المفتوح والتي تعاني من قيد الميزانية الناجم عن ارتفاع

<sup>10</sup> بلقاسم العباس، إدارة الديون الخارجية سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية، العدد الثلاثون، المعهد العربي للتخطيط الاقتصادي، الكويت، 2004، السنة الثالثة، ص:15.

خدمة المديونية قد يدل هذا المؤشر لسنوات عديدة على أن الدولة تواجه مشاكل جبائية ومالية لخدمة المديونية<sup>11</sup>.

#### 4- مؤشر الدين إلى الناتج المحلي الاجمالي

نسبة الدين القائم على الناتج المحلي الاجمالي، تعكس نسبة الموارد المالية المتاحة عبر نقل الموارد من إنتاج السلع المحلية إلى إنتاج الصادرات ويمكن للبلدان أن تكون نسبة الدين إلى الصادرات مرتفعة بينما نسبة الدين إلى الناتج المحلي منخفضة، إذا كانت السلع المصدرة تشكل نسبة ضئيلة من الناتج إذا مؤشر الدين إلى الناتج لا يخضع لانتقادات مشابهة لمؤشر نسبة الدين إلى الصادرات والتي تركز على تدبب أسعار الصادرات ودرجة القيم المضافة في الصادرات، فإن استخدام سعر صرف مختل قد يشوه دقة هذا المؤشر الذي يتأثر بدرجة تنمية البلد ونسبة الديون الميسرة.<sup>12</sup>

<sup>11</sup> نفس المرجع، ص:15.

<sup>12</sup> هيثم صاحب عجم، علي محمد سعود، المديونية الخارجية للدول النامية الأسباب والاستراتيجيات، دار ومكتبة الكندي للنشر والتوزيع، ط، 2013، ص 112-112.